

محضر إجتماع لجنة التنمية المستدامة**يوم الخميس الموافق ٩ إبريل ٢٠٢٠****Video Conference Meeting**

عقدت لجنة التنمية المستدامة بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً من خلال Video Conference Call Meeting ، برئاسة الدكتورة / نيفين عبد الخالق - رئيس اللجنة ، ومشاركة المهندس / علي عيسى - رئيس الجمعية ، والمهندس / مصطفى النجاري - رئيس لجنة اتصدير ، والأستاذ / محمد منتصر - نائب رئيس لجنة السياحة والطيران المدني بالجمعية ، وعدد من السادة أعضاء الجمعية من ممثلي مجتمع الاعمال المصري ، كما شارك في اللقاء الأستاذ / محمد يوسف - المدير التنفيذي للجمعية وممثلي الإدارة التنفيذية بها ، وذلك في تمام الساعة الثانية والنصف ظهر يوم الخميس الموافق ٩ إبريل ٢٠٢٠ ، بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول :

” دور التنمية المستدامة في تخفيف حدة الآثار السلبية لفيروس كورونا**على الشركات وضمان إستدامتها ”**

بدأ اللقاء بكلمة الدكتورة / نيفين عبد الخالق - رئيس اللجنة مرحبة بجميع المشاركين ثم أكدت على

دور اللجنة في بحث خطط المدى الطويل وآليات الإستدامة لكافة القطاعات والشركات والمصانع خلال الفترة القادمة في ظل تفشي فيروس كورونا لضمات إستدامتها مقدرتها على الإستمرارية في ظل هذه الأزمة ، لما لذلك من آثار إيجابية للحفاظ على وبالتالي الحفاظ على سير العمل وعجلة الإنتاج والنهوض بالإقتصاد المصري ، مؤكدة على ضرورة إتباع كافة الإجراءات الإحترازية للحفاظ على سلامة العاملين وذلك سواء من خلال إستخدام بوابات التعقيم الجديدة في المواقع الإدارية أو الحفاظ على المسافات الآمنة بين العاملين وتوفير كافة المعقات والمطهرات لهم بشكل دائم.

ثم أشارت سيادتها إلى أهمية دور لجنة التنمية المستدامة في بحث الوضع والخطوات المتبعة فيما بعد إنتهاء الأزمة ، كما أشارت إلى أنه من أهم هذه الخطوات ما تم من مناقشات حول كيفية الإستفادة من قطاع تكنولوجيا المعلومات بكافة القطاعات الإقتصادية الأخرى لتطبيق تقنيات التكنولوجيا الحديثة والتوعية بأهمية إستخدامها ، إضافة إلى قطاع الصحة الذي سيشهد عدد كبير من الإستثمارات خلال الفترة القادمة وهو ما يجب التركيز عليه من خلال الجمعية وخاصة في ظل ظهور مدى إحتياج قطاع الصحة في مصر إلى المزيد من الإستثمارات خلال الأزمة الراهنة ، مما يجعله مجال حيوي كبير ومفتوح للاستثمار.

ثم أكدت سيادتها على ضرورة ايجاد نوع من انواع التغيير في مساحات العمل وتطبيق العمل من المنزل بشكل اكبر ، لتقليل المساحات بين العمالة وعدم التكديس ، وهي ثقافة ستشهد بالطبع إنتشاراً كبيراً خلال الفترة القادمة سواء بأمكن ومساحات العمل أو بالمطاعم والمقاهي الترفيهية أو المولات التجارية أو غيرها من أماكن التجمعات .

كما أكدت على ضرورة إلقاء الضوء بشكل أكبر على الأبحاث والتطوير R&D بالنسبة للصناعة ، وتخصيص ميزانيات أكبر له مع بحث كيفية إعفاء المصروفات على هذا القطاع من الأعباء الضريبية ، ثم أشارت إلى إمكانية بحث ودراسة مساهمة قطاع التشييد والمقاولات في تطوير كافة مستشفيات الحميات في مصر

للنهوض بها وبإمكانياتها وتطوير البنية التحتية وذلك من خلال المبادرات التي أطلقتها وزارة الشؤون الإجتماعية في هذا الشأن.

ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة بين السادة المشاركين باللقاء ، حيث تم تناول بعض النقاط ، وأهمها ما يلي :

- تم التأكيد على أنه بعد انتهاء الازمة الراهنة ،سيكون هناك دور كبير على الجمعية من خلال لجنة التنمية المستدامة من خلال دراسة وإستعراض الموضوعات المتعلقة بالصحة والتعليم ،نظراً لحاجة الدولة خلال الفترة القادمة لإستدامة هذين القطاعين وتغيير النظم الخاصة بهما ،وهو ما يلزم الجمعية بأن يكون لها دور فعال.
- تم التأكيد على ما سيشرده قطاع السياحة خلال فترة ما بعد إنتهاء الأزمة ،من تغيرات جذرية وخاصة في تطبيق قواعد ال Hygiene والتي ستكون عامل مؤثر على إختيار المقاصد السياحية المختلفة ،وهو ما يجب إتباعه وإستخدامه كعنصر لجذب السياحة في مصر ،بالإضافة إلى ضرورة إستعداد القطاع لإستغلال الطاقات الفندقية الكبيرة المتاحة وتطويرها وتجهيزها إستعداداً لما بعد أزمة فيروس الكورونا وعودة السياحة مرة أخرى ،وهو ما يستلزم تعاون لجنة التنمية المستدامة مع لجنة السياحة والطيران المدني بالجمعية للخروج بنتائج جيدة وموحدة مناللجنيت لتمثل رأي الجمعية .
- تمت الإشارة إلى أنه نظراً للانكماش الاقتصادي عالمياً ، فمن المتوقع ألا يكون هناك فائض للسياح للقيام بالسفر والسياحة ،لذا يجب التركيز بشكل أكبر على عوامل جذب السياحة عند عودة السياحة ،حيث سيتم تغيير كافة المفاهيم و ال Codes تماماً الخاصة بالمسافات في المطاعم والمقاهي الترفيهية والفنادق وحتى المسافات في التعامل المباشر بين العاملين بهذه الأماكن السياحية ،لذا يتم الحفاظ حالياً على البنية التحتية لقطاع السياحة والعمل على تطويرها لضمان جاهزية القطاع للمنافسة.
- تمت الإشارة إلى إمكانية الإستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة للوصول إلى العمالة المتاحة أو المعروضة للعمل بقطاعي الصحة والتعليم ،وذلم من خلال مواقع التوظيف الإلكترونية مثل: Wazzaf و Jobzella وغيرهم من مواقع التوظيف التي تسهل التواصل من خلالها بين أصحاب العمل والعمالة المعروضة ،بالإضافة إلى إستغلال تقنية Video Conference Call Meetings في دعوة متحدثين من الخارج للتحديث بإجتماعات الجمعية وخاصة في ظل ظروف عدم إتاحة السفر وحضور المؤتمرات والإجتماعات الخارجية خلال الفترة القادمة.
- تم التأكيد على أن الإقتصاد العالمي سيمر بفترات عصبية خلال الفترة القادمة ،حيث أن التعافي لكثير من الدول سيستغرق فترات ليست بالقصيرة ،فهناك توقعات لبعض الدول الأوروبية أن قد تستغرق فترة ثلاث سنوات للتعافي ،كما أن معد النمو المتوقع لمصر خلال السنة القادمة ١,١ % ،الأمر الذي يتطلب ضرورة

نشر فكرة ضرورة وجود اقتصاد مستدام على مستوى العالم ،مع ضرورة التوعية بأن ما يحدث حالياً سوف يكون له فاتورة وتداعيات ستستمر لعدة سنوات وستؤثر على العالم بأكمله بكافة طبقاته .

- تم التأكيد على أنه سيكون هناك توزيع لوجيستي جديد للصناعات في مصر وحول العالم ،حيث أن مصر تمتلك فرصة ممتازة في ذلك نظراً لإمتلاكها بنية تحتية جيدة ،وهنا تم التأكيد على ضرورة حصر كافة مستلزمات الانتاج للصناعات التجميعية ومحاولة تصنيعها محلياً من خلال مصانع صغيرة ومتوسطة مع إستغلال طاقة الشباب في ذلك ، الأمر الذي يتطلب خلفية تعليمية مناسبة للشباب .
- تم التأكيد على أن قطاع الطيران سيكون من أكثر القطاعات تأثراً من الأزمة الراهنة ،لتأثر الحركة السياحية حول العالم ، كما ستتغير أولويات حضور المؤتمرات الدولية نظراً لإمكانية المشاركة بها من خلال Video Conference ،وهنا تمت الإشارة إلى أن برامج التواصل الإلكتروني أصبحت محل إهتمام لطلبة كليات الهندسة في الجامعات المصرية حيث يتم عمل مسابقات لهم في تطوير برامج وتطبيقات مصرية لمكالمات الفيديو ،كما أن هناك عدد كبير من الشباب المتميز في هذا الشأن والذين شاركوا في مسابقات عالمية وحصلوا على مراكز متميزة .
- تمت الإشارة إلى ما شهدته الفترة الحالية من حجم المبيعات الكبير من خلال خدمات ومواقع التسوق الإلكتروني OnLine ،وهو ما يؤكد على أن التجارة الإلكترونية E-commerce ستأخذ دور كبير خلال الفترة القادمة.
- تمت الإشارة إلى ضرورة التوجه لفكر وجود مسمى دولة امازون ،بحيث يطبق فيها تجميع المنتجات من الدول القريبة والصناعات التجميعية واللوجيستية ،بحيث تكون هذه الدولة مصدر لتوجيه هذه المنتجات بوالصناعات للدول الأخرى ،على أن يتم دخول هذه المنتجات لهذه الدولة بدون أية أعباء جمركية ،وهنا تم التأكيد على أهمية دور لجنتي الزراعة والري والصناعة والبحث العلمي بالجمعية لدراسة المناطق الحرة التي يمكن من خلالها تطبيق التصنيع والتجميع بمصر ،لمحاولة تطبيق هذا الفكر.
- تم التأكيد على أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة عالمياً لن يتحمل الظروف القهريّة التي يمر بها العالم حالياً وهو ما يهدد معظمة بالإنهييار ،الأمر الذي يستلزم ضرورة إيجاد طريقة لاستيعابهم وإندماجهم لتشكيل كيانات اكبر يمكنها تحمل مثل هذه الأزمات ،كما أن بعض الدول قد بدأت بالفعل في هذا الإتجاه ، من خلال تقسيمهم لمجموعات تعمل بالقطاعات المختلفة بحيث يتم تكوين كيانات قادرة على الصمود ومن اجل تقليل خسائرها.
- تمت الإشارة إلى ضرورة بحث موقف ودور شركات التأمين في مثل هذه الظروف القهريّة والطارئة التي تمر بها مصر والعالم بأكمله ،وهنا تم التأكيد على أن ثقافة التأمين في مصر مازالت محدودة للغاية ،حيث أنه في الأغلب لا يتم اللجوء لشركات التأمين طواعية في الاوقات العادية ،وهو ما يستلزم المزيد من التوعية في هذا الشأن.

- تم التأكيد على ضرورة إطلاق عدد من المبادرات الجديدة التي تدعم سوق العمل وإستمرار العمالة في تأدية أعمالها بكافة القطاعات لضمان عدم توقف عجلة الإنتاج ، وعلى سبيل المثال يمكن إطلاقها تحت مسمى " مبادرة خليك في موقعك " وذلك مع التوعية بالإلتزام باتخاذ الاجراءات الصحية و الاحترازية ، كما تم التأكيد على ضرورة التنسيق خلال الفترة القادمة من خلال الجانب الإعلامي الخاص بالجمعية ،للتوعية حول ضرورة توصيل رؤية ممثلي مجتمع الأعمال المصري بشفافية كاملة والدفاع عن وجهات النظر الخاصة به.
- تم التأكيد على أن الدولة المصرية وخططها التي تم أو جاري تنفيذها مؤخراً أكدت على قدرتها لاستيعاب الأزمات والنظرة الاستراتيجية للقيادات السياسية التي فاجئت كافة دول العالم ،وهنا تم التأكيد على ضرورة مطالبة الجمعية للدولة بإنشاء " وحدة ما بعد الازمة" لوضع الخطة الي التي ستسير عليها كافة القطاعات الإقتصادية بالدولة.
- تمت الإشارة إلى الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الدولة في اسطول وموانئ البحر الاحمر إضافة إلى موانئ الأدبية والعين السخنة والسويس ،وهنا تم التأكيد على ضرورة إستغلال ما شهدته هذه المواني من تطوير مع إمكانية إستيعابها لكم كبير من العمالة ،من أجل زيادة الصادرات المصرية إلى دول افريقيا ،خاصة وأن هذه الدول بعدد سكانها الكبير تمثل فرص كبيرة لمصر .

ثم إنتهى اللقاء حيث قامت الدكتورة / نيفين عبد الخالق بتوجيه الشكر للسادة الحضور على كافة النقاط الهامة التي تم إستعراضها خلال اللقاء ، على أن يتم البدء بتفعيل خطة قصيرة الأجل تعمل للجنة على تحقيقها خلال الفترة القريبة القادمة تركز على ثلاثة محاور وهي :

- ١- تتولي اللجنة عمل حملة إعلامية لإطلاق مجموعة من المبادرات التي تدعم سوق العمل والتأكيد على إستمرار العمالة في تأدية أعمالها بكافة القطاعات لضمان عدم توقف عجلة الإنتاج ، وعلى سبيل المثال يمكن إطلاقها تحت مسمى " مبادرة خليك في موقعك " ، "مبادرة خليك في مصنعك" وذلك مع التوعية والإلتزام باتخاذ الاجراءات كافة الإجراءات الصحية و الاحترازية لضمان صحة وسلامة العاملين.
- ٢- عقد سلسلة إجتماعات للجنة بحضور بعض مسئولو شركات التأمين للتحدث حول دورها المتوقع خلال الظروف القهرية والطارئة التي تمر بها مصر والعالم الأمر الذي يستلزم المزيد من التوعية في هذا الشأن والتعرف على البرامج التي يمكن أن تقدمها تلك الشركات .
- ٣- بحث ودراسة إمكانية مساهمة قطاع التشييد والمقاولات في تطوير البنية التحتية والإمكانيات الخاصة ببعض المستشفيات العامة مصر من خلال المبادرات التي أطلقتها وزارة الشؤون الإجتماعية في هذا الشأن.